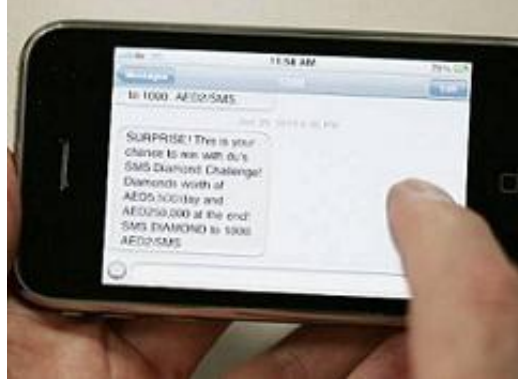


الحدث



الـ SMS بين الـ Yes والـ No... والوعد بالتنظيم

ابراهيم درويش

لم يكن توصيف ماكلوهن عن تحوّل الكون الى قرية كونية صغيرة مجرّد مقارنة فلسفية لا يفهمها إلا أصحاب العلم ومتخصصو المجال المذكور، بل باتت الحدود مفتوحة بالفعل أمام أيّ مواطن لجولة عالميّة أو كونية بكبسة زر، أو بنقرة (فأرة الكمبيوتر)...

ومما لا شكّ فيه أنّ الثورة الالكترونية جعلت الحياة أكثر سهولة وحوّلت العالم الى حقل معلوماتيّ مشرّع أمام ناھلي المعلومات، إنما حتى العلم والاستعلام إن لم توطره ضوابط وأطر ناظمة يكون باباً للاستغلال السيئ ومدخلاً الى الفوضى...

لبنانياً، يكفل القانون للانسان الحقّ في أن يعلم وأن يُعلم. لكن ماذا لو اتخذ الاعلام شكلاً قسرياً، في ظلّ غياب أيّ ضوابط قانونية لطريقة الاعلان لاسيما الكترونياً؟ (هذا المجال الذي يحتاج الى قوانين عدّة تنظمه).



الخص، ومنها ما يعيدنا حول مواضيع يعي هي انصار اهتمامنا ومنها ما لا يقدم أي جديد لنا. فهنا مطعم يقدم عروضاً على سعر فروج، لو قدمه مجاناً لما لفت اهتمامك أو تجرأت على تذوقه... و ما تكاد تنهي قراءة الرسالة حتى تصلك رسالة أخرى تسوّق لمنتج "gel" وأنت أصع الرأس.. أو موسوعة كتب لا تتصوّر يوماً أنّها قد تدخل في صلب اهتماماتك.. لتتكرّر هذه الرسائل في غضون يومين أو ثلاثة الى درجة تشعرك بالملل، ولا سيّما عندما يصل البعض منها في ساعات الصباح الاولى، أو في وقت تنتظر فيه رسالة قصيرة خاصّة هي في صلب اهتمامك.

إذا تلك الرسائل الاعلانيّة التي تغزو هواتفنا المحمولة هي في جزء منها أكثر من مهم، اما البعض منها فهو مزعج، ولا يتوجّه الى الشريحة المناسبة. ومنها ما يثير الريبة خصوصاً عندما لا يظهر رقم المرسل، أو عندما يحمل بعض الرسائل اسمك الخاص، من دون أن تعرف من أين حصلوا على رقمك.

وبعد شكاوى عدّة، كان لا بدّ من تسليط الضوء على هذا الموضوع مع نشر الرأي والرأي الآخر، رافعين الصوت عالياً الى المسؤولين. الى أن تمكّننا من الحصول على وعد من عضو كتل التغيير والاصلاح النائب زياد أسود بأن يبدأ بدراسة المشروع من الناحية القانونيّة ورفعته الى المجلس النيابي لتنظيمه وفرض الضوابط اللازمة عليه، على أن نتابع وإياكم هذا الموضوع بما لا يضرّ في مصالح الشركات ويكفل الحرّيّة الشخصيّة في اختيار مصادر الرسائل التي تصل الى هواتفنا.

وفي هذا الاطار أكد الاستشاري في شؤون التسويق والاتصالات عبر الانترنت **كريم صيقلّي** أنّه "من غير المقبول أن تستمر الفوضى في مجال الاتصالات والاعلانات بشكل يسمح لأيّ جهة تريد التسويق لمنتج ما أن تطلق العنان لرسائلها على هواتف المواطنين المحمولة، التي قد تصله بعد منتصف الليل أو في ساعات الفجر، نتيجة لعددٍ ضخمٍ من الرسائل التي أرسلت في آنٍ واحد".

ولفت صيقلّي الى أنّ "الدول الاورويّة والولايات المتحدة الاميريكيّة صارمة في موضوع الـ "spam" ولا تسمح بأن يتمّ

ارسال رسائل تسويقيّة الى المواطنين من جهة غير معروفة، أو رسائل لا يرغب بتلقيها".

وأوضح أنه "اضطرّ الى مواجهة شركات عدّة لسحب رقم هاتفه المحمول من جداول من ترسل اليهم الرسائل الاعلانيّة القصيرة"، كاشفاً عن "الصعوبات التي تواجه المواطن الذي يرغب في معرفة الجهة الحقيقيّة التي ترسل الرسائل".

وتحدّث عن "الخطر الحقيقي الذي يمكن أن ينجم عن إرسال الرسائل القصيرة الذي فيه تقليل من احترام المواطن"، فضلاً عن الرسائل التي "توهّم الانسان بالربح، وتدعوه الى الكشف عن رقم حسابه السريّ أو تدعوه للتوجه الى مكان ما ليستلم جائزته، إضافة الى وصول بعض الرسائل في وقت غير مناسب".

وأشار صيقللي الى أنّه "لا يجب أن نغفل موضوع التسويق عبر الانترنت وارسال الرسائل بالبريد الالكتروني بشكل يوميّ وكثيف، ما يرغمنا على عمليّة "تنزيل" قسريّة من جيب المتلقّي، فضلاً عن الاستخفاف الذي تتعمّده بعض الشركات، عبر كلمة (unsubscribe) أي الاستغناء عن الخدمة من دون أن تكون العمليّة متاحة، أو بوضع رقم للاتصال يكون أيضاً وهمياً".

من جهته، أشار المسؤول في شركة متخصصة بإرسال الرسائل الهاتفية القصيرة هشام الاشقر الى أنّ "90 في المئة من زبائننا نعطيهم (software) أو برنامجاً يخوّلهم ارسال رسائل لزبائنهم الخاصين، وهذا لا يمنع زبون ما أن يطلب متّاً أن نرسل رسالة الى منطقة ما، ولكن لم تحصل حتى الآن أن شكا مواطن من تلقي رسائل في وقت متأخر من الليل، وبالتالي فإنّه بإمكان مواطن ما أن يتصل بشركتي الهاتف ويطلب أن نحذف رقمه من الداتا الخاصة بنا، ونحن نحترم رغبات المواطن".

وشدّد على "أهميّة هذه الطريقة في التواصل، وفي إعلام الناس بكل جديد، فضلاً عن أهميّة هذه الحركة الاقتصادية،

عبر إعلام الزبون بسلعة غير مطع عليها، أو بعرض ما قد يناسبه، ويشجّعه على الشراء".

ومن الناحية التشريعيّة، أوضح عضو تكتل التغيير والاصلاح زياد أسود أنّ "الموضوع ورد في باله إلا أن تركيزه كان باتجاه مؤازرة المحاكم"، مؤكداً أنه يجب دراسة هذا الموضوع بعمق، للتحقيق في مدى التدخل في الخصوصية وإذا ما كان هناك قوانين تطبّق عليه أو هو بحاجة الى تعديل".

وتابع: "أوافق على أنّ هناك تدخّل في الخصوصيّات، لأنّ الهاتف المحمول هو خاص بصاحبه، ويجب على جميع مرسلي الرسائل أن يتأكدوا من رغبة الناس يتلقي الرسائل، وهذا الموضوع لا تحكمه ضوابط ولا سيّما في ما يتعلق بالشقّ الالكتروني والمواقع الالكترونيّة، حيث يرفض بعض الناس أن يتلقون هذه الرسائل في حال لم تكن تدخل في صلب اهتمامهم، وأرى أنّ هناك خللاً على مستوى الداتا، حيث قد يكون هناك دليل، ولكن لا يمكن أن يتمّ استخدامه لارسال الرسائل اليوميّة المتكرّرة، فمثلاً تلقى أحد المواطنين منذ يومين اتصالاً ورد فيه "منذ فترة أبحث عن رقمك اتصل بي"، فمن الممكن أن يكون المرسل من اسرائيل".

ووعده أسود بأنّ "الموضوع سيدخل في صلب اهتماماته على أن يبدأ دراسته بشكل مفصّل بعد أيّام للوصول الى صيغة تقدّم في المجلس النيابي لضبط هذا الموضوع".

اخترنا لك

بلدية مشحا
العكارية زينت
الساحات
والطرقات لمناسبة
الاستقلال

وفد من اهالي
جبل محسن زار
خير شاكر ا سعيه